

أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية

م. زيتو عولا أبوبكر
جامعة صلاح الدين
كلية الإدارة والاقتصاد

م. جرجيس مصطفى خضر
جامعة صلاح الدين
كلية الإدارة والاقتصاد

م. ريزان صلاح الدين عزت
جامعة صلاح الدين
كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دراسة و إختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بمجموعة من الخصائص الأساسية و الثانوية والصادرة عن المشروع المشترك بين FASB & IASB وذلك في عام 2010 للوصول الى مدى تحقق هذه الخصائص في التقارير المرحلية التي تعد وفقاً لقطاعات الشركة وذلك لإعطاء ثقة أكثر بالمعلومات التي تعد بواسطة التقارير المالية.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها:- وجود تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال بيان أثر هذه الإفصاحات على كل من الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

وفي النهاية قدم البحث بعض التوصيات أهمها:- ضرورة إتباع الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً للمعايير المحاسبية لضمان جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية المنشورة .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المعلومات القطاعية، التقارير المالية المرحلية، جودة المعلومات المحاسبية.

The Impact of disclosure of segment information in the financial interim reports on the quality of accounting information/ field study.

Abstract:

The aim of this research is to test the impact of the disclosure of segment information in the financial interim reports on the quality of accounting information, represented by a set of basic and secondary characteristics issued by the joint venture between the IASB & FASB, in 2010 To achieve the extent to which these characteristics are achieved in progress reports prepared according to the Company's segments in order to give greater confidence in the information prepared by the financial reports.

The research reached a set of conclusions, most notably: The existence of a statistically significant impact on the disclosure of segment information in the interim financial statements on the quality of the accounting information, by disclosing the impact of these disclosures on both the basic and secondary characteristics of the accounting information.

The research provides some recommendations, the most important of which are:

The need for companies to disclose the segment information according to accounting standards to ensure the quality of the accounting information in the interim financial reports published.

Keywords: the Disclosure of Segment Information, Financial Interim Reports, the Quality of Accounting Information.

المقدمة:

يعتبر نمو وتزايد حجم الشركات من أهم الظواهر التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك لتنوع الأنشطة التي تمتد لتغطي مجالات مختلفة. وقد ترتب على ذلك قيام الشركات بتقسيم عملياتها الى قطاعات قد تكون أساس القطاعات التشغيلية أو تقسيم عملياتها حسب أماكن ممارسة أنشطتها أو طبقاً لأماكن تصريف منتجاتها وخدماتها سواء في عدة مناطق جغرافية في بلد واحد أو في بلدان عدة، كما يمكن تقسيم عمليات الشركة حسب توزيع منتجاتهم أو تقديم خدماتهم وفقاً للزبائن الرئيسيين. وقد أثر هذا التنوع في أنشطة الشركات على محتوى ومضمون التقارير والقوائم المالية وكيفية الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير لتلبية لإحتياجات مستخدمي التقارير المالية. إذ أصبح الإفصاح المحاسبي بشكله الإجمالي التقليدي غير ملائم لتلبية حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية مما يحد من قدرتهم التحليلية. كما إن المعلومات الإجمالية على مستوى الشركة قد تفقد بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحيث تجعل المعلومات المحاسبية غير ملائمة لترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة، وذلك بسبب عدم تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم أداء الشركات على مستوى كل قطاع على حدة في الشركات التي تتمتع بالتنوع والتعدد في أنشطتها. ونتيجة لإفتقار المعلومات المحاسبية الإجمالية لأهم خصائص جودة المعلومات أصبح الإفصاح عن المعلومات القطاعية ضرورة ملحة لتغطية النقص الموجود في التقارير المذكورة لاسيما إذا قدمت في الوقت المناسب ضمن التقارير المالية المرحلية المنشورة أي قبل أن تفقد قيمتها وتؤثر على قرارات

المستخدمين لاسيما المستثمرون والدائنون، وعليه جاء البحث ليتناول بيان أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول. منهجية البحث:

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث وبشكل جوهري في محاولة معرفة مدى تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة ويمكن طرح هذه المشكلة من خلال أسئلة رئيسة وأسئلة فرعية على النحو التالي:

السؤال الرئيس الأول: هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الملائمة؟
هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية؟

هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق؟

السؤال الرئيس الثاني: هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وتتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للمقارنة؟
هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق؟
هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب؟

هل يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للفهم؟

ثانياً. أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

يستمد البحث أهميته العلمية من الندرة الواضحة في الأبحاث والكتابات العربية الواضحة حول موضوع البحث كموضوع حيوي وهام اذ بدأت الكتابات فيه في الآونة الأخيرة واقتصر على الأدبيات المحاسبية الأجنبية.

كما تبرز أهمية المعلومات القطاعية ضمن التقارير المالية المرحلية كإحدى المعلومات المهمة التي يحتاجها مستخدمي المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة.

معرفة مدى التزام الشركات في الواقع العملي بإعداد وعرض المعلومات القطاعية ضمن التقارير المالية المرحلية.

ثالثاً. **هدف البحث:** يهدف البحث الى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في إختبار وتحليل أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية ولغرض الوصول الى الهدف الرئيس يتطلب تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وإختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة ب خاصية الملائمة، الأهمية النسبية والتمثيل الصادق.

- دراسة وإختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية المتمثلة ب خاصية القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

رابعاً. فرضية البحث: لا يوجد تأثير للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة " وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الملائمة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للمقارنة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للفهم.

خامساً. منهج البحث: لتحقيق نتائج البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات الكافية عن الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تحليلها وتفسيرها، ويشمل المنهج الوصفي التحليلي ما يلي:

1- الجانب النظري: متمثلاً بالأبحاث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية والكتب التي تناولت الموضوع في ادبيات المحاسبة والمنشورات على الانترنت.

2- الجانب العملي: اعتمد البحث في اختبار الفرضيات على توزيع استمارة الاستبانة على عينة مختارة من المدراء العاملين في الشركات والأكاديميين من حملة الشهادات العليا ومراقبي الحسابات، بإعتبارهم أحد المصادر الرئيسية للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث.

3- الأسلوب التحليلي: لإختبار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المختلفة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

سادساً. خطة البحث: تم تقسيم البحث في ضوء أهدافه الى المباحث التالية:

المبحث الاول: منهجية البحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات القطاعية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية وجودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج الإستبانة.

المبحث الخامس: الإستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني. الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات القطاعية:

أولاً. مفهوم الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

يقصد بالإفصاح المحاسبي شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. ونتيجة للتطور والتوسع في النشاط الإقتصادي وظهور مشاريع كبيرة الحجم على المستوى الجغرافي والأنشطة المتعددة التي تمارسها هذه المشاريع أصبحت الإفصاح المحاسبي بشكلها التقليدي غير قابلة لسد إحتياجات المستخدمين، إذ ان التقارير المالية التي تقوم الشركات بإعدادها تحتوى على ملخص انجازاتها على المستوى الكلي ولكن في بعض الاحيان ولكي يتمكن مدراء هذه الشركات من ادارة الشركة بكفاءة و فاعليه فانهم يحتاجون الى معلومات حول الشركة على مستوى القطاع ولا يقف

الحاجة عند هذا الحد بل ان مستخدمي الخارجيين للمعلومات الشركة يحتاجون الى معلومات حول القطاعات التي تتكون منها الشركة و ذلك لغرض اتخاذ القرارات.

وتختلف نوعية الإفصاح عن المعلومات القطاعية بين الدول وأحد الأسباب لهذه الظاهرة هو بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركات (Benjamin, et al,2010: 32) الى جانب ذلك أن مدى إفصاح الشركات يتأثر حسب خصائص الشركة ومن هذه الخصائص حجم الشركة، هيكل الملكية، الرفعة المالية للشركة، والربحية العالية، والإدراج في البورصات الأجنبية. (Bhayani,2012: 481) وبسبب حاجة مستخدمي التقارير المالية الى المعلومات القطاعية وكجزء من مشروع التقارب مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، اصدرت هيئة المعايير المحاسبية الدولية معيار رقم 8 والخاص بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وأصبح المعيار الجديد نافذة في 1 كانون الاول 2009. (Liu,2014: 9)

وعليه وقبل التعرض الى تعريف الإفصاح عن المعلومات القطاعية يمكن تعريف القطاع بأنه أي جزء من أنشطة الشركة يحتاج المسؤول عنه الى بيانات عن التكاليف والإيرادات أو الأرباح الخاصة بهذه المنطقة أو مركز خدمة أو قسم انتاجي أو قسم بيعي أو منتج من منتجات الشركة. (نقلاً عن النعيمي، 2010: 212)

وفقاً لهذا التعريف يمكن ان تبوب القطاع على اساس (Beams,et al, 2012: 498)

(1) طبيعة المنتجات والخدمات. (2) طبيعة عمليات الإنتاجية. (3) نوع أو فئة من الزبائن. (4) الموقع الجغرافي للمنافذ التوزيع. وبناءً على تعريف القطاع يمكن تعريف الإفصاح عن المعلومات القطاعية بأنه عبارة عن اعداد القوائم المالية الكاملة (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية) للشركة متعددة القطاعات مبوبة حسب القطاعات الرئيسية بحيث تفصح عن معلومات لكل قطاع على حدة، بغرض مساعدة متخذي القرارات في تقييم كل قطاع والتنبؤ بربحيته ودرجة الخطر المرتبطة به، مما يعطي صورة أفضل عن الشركة ككل. (رمضان، 2005: 41) وهناك من يرى بأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية عبارة الإفصاح عن المعلومات الكاملة للمعلومات الإجمالية المفصح عنها على مستوى الشركة ككل. (Chen and Zhang, 2003: 400) وعرفه باحث آخر بأنه يعني تقسيم الشركة الى أجزاء قطاعية سواء قطاعات صناعية أو قطاعات جغرافية وعرض المعلومات المالية المجزأة الى جانب المعلومات الإجمالية عن الشركة. (Clare, 2002: 420) ويمكن تعريفه من قبل الباحثون بأنه عرض المعلومات المتعلقة بالقطاعات الجوهرية التي تتكون منها الشركات متعددة القطاعات في القوائم والتقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية لتظهر بوضوح ومفهومة دون اي لبس أو تضليل لمساعدة المستخدمين على تقييم

أداء قطاعات الشركة وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه. وبشكل عام يوجد اتجاهين محددين للإفصاح عن المعلومات القطاعية هما الإفصاح الوقائي والذي يهدف إلى حماية المجتمع المالي، ويعني إن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويترتب على هذا الإتجاه في الإفصاح ان المعلومات المالية يجب ان تكون على درجة كبيرة من الموضوعية حتى لا يساء إستخدامها، والإتجاه الآخر هو الافصاح التثقيفي ومعناه الافصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار، ولعل المعلومات القطاعية هي أحد صور الإفصاح التثقيفي. (العوضي، 2008: 38)، وينبغي على الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية بنفس الطريقة التي تقسم إدارة الشركة إلى وحدات لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء الداخلي (Beams,et al, 2012: 497) ومن خلال ما أسلف يرى الباحثون ما يلي:

1- إن الافصاح عن المعلومات القطاعية الافصاح يشمل جميع المعلومات المالية اللازمة حول نشاط قطاعات الشركة من خلال تقارير مالية تحدد مواطن القوة والضعف لكل قطاع من قطاعات الشركة وذلك من اجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستفيدة لها بإتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الاهداف المرجوة.

2- لإعداد التقارير المالية القطاعية ينبغي على الشركات الاخذ بإحدى التبويات السالفة الذكر، حيث ان التبويب يساعد ويسهل عملية الافصاح عن القطاعات التي تتكون منها الشركة وكلما كان التبويب مفصلاً كلما له أثر على إفصاح معلومات أكثر واشمل عن قطاعات الشركة.

ثانياً. أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية: تتبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح عموماً، فالمعيار الدولي المرقم 8 يتطلب من الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية، حيث ان الافصاح عن المعلومات القطاعية هو لغرض تمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة وآثار الأنشطة التجارية المختلفة التي تزاولها الشركة (Crawford, et al,2012: 10)، الى جانب ذلك فإن الإفصاح عن المعلومات القطاعية لها أهمية في : (عودة، 2016: 10)

1. ان المعلومات القطاعية التفصيلية تساعد المستثمرين الحاليين والمرتبين في إتخاذ القرارات الاستثمارية حول تخصيص مواردهم المالية وأوجه إستثمارها، وخصوصاً عندما يكون هناك إختلاف في نسب ربحية القطاعات التشغيلية ونموها حسب المعلومات التفصيلية المنشورة عنها، ومن هنا نجد ان المعلومات المحاسبية عن القطاعات التشغيلية لها قيمة أكبر وأكثر ملائمة من المعلومات الاجمالية.

2. تسهل المعلومات القطاعية وجود رقابة أكبر على قرارات مدراء الشركة، وتقلل من تباين المعلومات بين المدراء وأصحاب الشركة وتحسن من كفاءة الانشطة الاستثمارية للشركة.

3. تزيد المعلومات القطاعية المفصلة من قدرة المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث دلت الدراسات السابقة على ان المحللين الماليين يصدرن توقعات أكثر دقة لأرباح الشركات التي تفصح عن معلوماتها القطاعية.

4. ان المحللين يرون ان الإفصاح عن التقارير المالية القطاعية يمكن أن يساهم في تحليل المخاطر والتحسين في معدلات نمو للشركة، حيث ان الإفصاح عن المعلومات القطاعية بناء على ذلك تقدم معلومات أكثر دقة في نمو ربحية السهم في الشركة (Liu,2014: 18) إلى جانب ذلك يرى الباحثون بأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يساعد مدراء الشركة على تحديد تقييم أداء القطاعات حيث إذا كانت القطاع تحقق خسارة فإن على مدراء الشركة دراسة الأسباب التي أدت إلى ذلك ومحاولة معالجة تلك الأسباب وفي حالة عدم إمكانية معالجتها ينبغي إتخاذ قرار مناسب بتصفية هذا القطاع والتوقف عن انشطتها.

ثالثاً. مشاكل الإفصاح عن المعلومات القطاعية: ان موضوع الإفصاح عن المعلومات لا يقتصر فقط على المساهمين حصراً ولكن هناك فئات اخرى يكونون أيضاً بحاجة الى المعلومات ولأغراض متعددة ومنهم الجمهور العام والمؤسسات المهنية والدائنين، الحكومة وغيرهم. (Soliman,2013: 71) ولكن عند قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية تواجه بعض المشاكل ومن أهمها هو عدم قدرتها على تجميع القطاعات التشغيلية فيها و تحديدها، فضلاً عن إخفاؤها في الإفصاح عما يكفي من معلومات عن المنتجات والخدمات لديها، وعدم إفصاحها عن ربحية القطاعات وإيراداتها بشكل ملائم، وارتكابها أخطاء تتعلق بعملية القياس والتسوية، ولعل من أكثر هذه المشاكل وأهمها هي مشكلة تحديد القطاعات التشغيلية التي يجب الإفصاح عنها (نقلاً عن عودة، 2016: 11)، وينبغي أن تكون الإدارة على علم أن مديري القطاع قد لا يكشفون بشكل كامل المعلومات القطاعية الخاصة بهم مما يقلل الشفافية وزيادة عدم اليقين بشركاتهم وربما تسبب إساءة تقدير أسعار السوق للشركة (Hollie and Yu, 2015: 91) الى جانب ذلك في بعض الاحيان تواجه الشركات التي تفصح عن المعلومات القطاعية أضراراً تنافسية تضر بمصالحها نتيجة إفصاح عن هذه المعلومات. ولتجنب هذه المشاكل يرى (العمرى وآخرون، 2007: 9) يمكن الإسترشاد بمجموعة من المعايير لإختيار القطاعات التي تفصح عن معلوماتها منها أولاً: كل قطاع يجب أن يكون مستقلاً إستقلالاً تاماً عن الآخر بحيث ان البيانات المالية المقدمة لكل قطاع يشكل جزء من الإبلاغ المالي للشركة كوحدة واحدة. ثانياً: الإختلاف بين القطاعات في درجة المخاطرة ومعدلات النمو والعوائد. ثالثاً: يجب أن يكون أساس التقسيم إلى القطاعات هو نفسه الأساسي المستخدم لأغراض إعداد التقارير الخارجية لأن هذا من

شأنه أن يزيد من دقة التنبؤ. رابعاً: يجب أن يكون هنالك ثبات في التقسيم إلى القطاعات طوال الوقت في الشركة والإنسجام في هذا التقسيم مع الشركات الأخرى.

المبحث الثالث. العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية وجودة المعلومات المحاسبية:

أولاً. مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية ومداخل إعدادها: تعد التقارير المالية المرحلية مصدراً من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، إذ تقوم الشركات وخلاف التقارير المالية السنوية بإصدار تقارير مالية تغطي مدة مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف سنوية أو ربع سنوية، هذا وترجع العناية بهذا النوع من التقارير إلى الضغوط التي يمارسها حملة الأسهم وغيرهم من متخذي القرارات الاقتصادية بهدف التعرف على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات المستثمر فيها بشكل دوري بدلاً من الانتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة لتلك القرارات. (المشهداني والعبيدي، 2011: 296) وتعرف التقارير المالية المرحلية بأنها تلك التقارير المالية التي تعد على فترات تقل عن السنة المالية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية) وغالباً ما تشمل هذه التقارير على قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية. (سيدي ومروه، 2011: 227) ويمكن تعريف التقارير المالية المرحلية من قبل الباحثون بأنها تلك التقارير التي تقوم بإعدادها الشركات لفترات تقل عن سنة ومن الشائع انه يتم اعدادها عن ثلاثة أشهر والغرض منه هو الإفصاح عن المعلومات أقل دورية من السنة المالية وذلك لخدمة مستخدمي التقارير المالية. وتهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحسين كفاءة النظام المحاسبي كونها تعد عن عدة فترات خلال السنة، فهي تعمل على توفير المعلومات للمستخدم في الوقت الملائم عند حاجته إليها دون بطء أو تأخير حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية منفعتها في اتخاذ القرارات، وعليه يمكن القول ان التقارير المالية المرحلية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (باعكضة، 2013: 27)

1. توفير المعلومات بصفة دورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم أداء الشركة وتقدير المخاطر.
2. توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في التنبؤ والمقارنة كونها تعرض المعلومات في شكل مقارن تجميعي.

3. توفير المعلومات للمستفيدين بشكل مختصر لاعتبارات التوقيت الملائم.

4. تلافي القصور في التقارير المالية السنوية من خلال توفير المعلومات السريعة وفي الوقت الملائم.
ويتم إعداد التقارير المالية المرحلية من خلال ثلاثة مداخل رئيسة يمكن الاعتماد عليها لأعداد

هذه التقارير على النحو التالي: (خوشناو، 2014: 250)

1. مدخل الإستقلال: يعد إستقلال المدة المرحلية عن السنة المالية على إفتراض إن كل مدة مالية مرحلية تعد مدة مالية مستقلة بذاتها كما لو كانت سنة مالية، وعلى هذا الأساس فأن نتائج العمليات المرحلية يتم تحديدها بإتباع الأسس والقواعد نفسها المتبعة في التقارير المالية السنوية سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الإستحقاق أو الحيطة و الحذر وتقدير المخصصات وغيرها من التقديرات المحاسبية، لذا فإنه وفق هذا المدخل يكون الهدف الأساسي من إعداد التقرير المالية المرحلية هو تعبير عن نتائج أعمال الشركة و مركزها المالي في ضوء ما حدث فعلاً، وإن طول المدة المالية يجب ان لا يؤثر على القياس المحاسبي لهذه الاحداث والتقارير عنها.

2. مدخل التكامل: وفقاً لهذا المدخل تعد المرحلة جزءاً مكملاً للمدة المحاسبية السنوية، لذلك يتم تقدير مصاريف التشغيل السنوية ثم توزيعها على مدد المراحل وذلك بالإعتماد على تقدير مستويات النشاط السنوي مثل حجم المبيعات وعليه فإن نتائج مدد المرحلة اللاحقة لابد من تسويتها حتى تعكس الأخطاء الخاصة بالتقدير، أي في نهاية كل مدة مرحلية يتم الأخذ بما سوف يحدث على مدار السنة المالية الحالية كلها عند إجراء القيود الخاصة بالمستحقات والتقديرات والمؤجلات.

3. مدخل التوافقي: بموجب هذا المدخل يتم الاعتراف ببعض عناصر المصروفات والايرادات في المدد المرحلية عند تحققها دون أية محاولة لربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال الفترة المتبقية من السنة المالية حتى لو نشاط الشركة يتسم بالموسمية مثل ضريبة الدخل، أما العناصر الأخرى من المصروفات والايرادات فيتم ربطها بالاحداث المتوقع حدوثها خلال المتبقي من السنة المالية مثل مصاريف الاعلان ومصاريف الصيانة المتوقع حدوثها في مدة متأخرة من السنة المالية، إذ يتم إعتبار الجزء الذي يخص المدة المرحلية مصروفاً مدفوعاً مقدماً حتى قبل حدوثها. (أكبر وآخرون، 2011: 40)، ومن خلال العرض السابق لمفهومي الإفصاح عن المعلومات القطاعية والتقارير المالية المرحلية يلاحظ الباحثون ما يلي:

- إن الإفصاح عن المعلومات القطاعية أصبح الآن حاجة ملحة لتقديم معلومات تفصيلية عن أداء الشركة الى جانب المعلومات الإجمالية وذلك لمساعدة المستخدمين على فهم أداء الشركة بصورة أكثر فاعلية، كما إن الظروف الحديثة وحاجة المستخدمين المستمرة للمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب تستلزم أن تفصح الشركات على هذه المعلومات خلال فترات قصيرة وضمن التقارير المالية المرحلية.
- إن عدم الإفصاح عن المعلومات القطاعية من خلال التقارير المالية المرحلية قد يؤدي الى محاولة الحصول على هذه المعلومات بصورة أخرى قد تؤدي الى عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ثانياً. جودة المعلومات المحاسبية: إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. (محمود ودباش، 2016: 87)

ولكي تكون المعلومات مفيدة لقراءها ومستخدميها لا بد أن تكون ذات جودة معينة وتتوفر فيها خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية، ويقصد بها تلك الخصائص الأساسية والثانوية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وأن هذه الخصائص تشكل معايير أساسياً للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها (محمد، 2015: 154)، وبهذا الخصوص إشارة الفقرة QC4 من الاطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك بين FASB and IASB إلى إنه لكي يكون المعلومات ذات جودة فإنه ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص وقد حددها على النحو التالي : (FASB and IASB,2010: 17-21)

أ-الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتتفرع الى:

1.الملائمة: ان المعلومات المعروضة ينبغي ان يكون على صلة بالقرار التي سيتم اتخاذه من قبل مستخدم المعلومة وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث السابقة والحالية واللاحقة أو تصحيح ما تم تقييمه سابقاً.

2.الاهمية النسبية: ويقصد به ان المعلومة تكون مفيدة ومهمة لو كان اخفائها وعدم الافصاح عنها تؤثر على قرار المستخدم وذلك لأنه في حالة حذفها سوف تنتج معلومات غير كاملة وفي حالة تحريفها سوف تنتج عنه معلومات محرفة.

3.التمثيل الصادق: تشير هذه الخاصية إلى ان القوائم المالية يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر الاقتصادية وهذا أمر ضروري لجعل المعلومات مفيدة للقرار، ولأجل تمثيل تلك الظواهر بصدق ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية متكاملة ومحايدة وخالية من الاخطاء المادية.

ب-الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وتتفرع الى:

1.قابلية المقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

2.قابلية التحقق: ويقصد به أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب وهذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم.

3.التوقيت المناسب: ينبغي ان تكون المعلومات متاحة لمتخذ القرار قبل ان تخسر قدرتها بالتأثير على القرارات، أي أن تصل متخذ القرار في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دونما تأخير.

4.قابلية الفهم: ويقصد بها ترتيب وعرض المعلومات المحاسبية بشكل يجعلها قابلة للفهم من قبل المستخدمين الذين يمتلكون قدراً معقولاً من الفهم والدراية بالأنشطة الاقتصادية والمالية للشركة، أي بمعنى ان يتوافر لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة عن اعمال ونشاط الاقتصادي للشركة.

ثالثاً. الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية:

فيما سبق من هذا البحث تناول الباحثون مفهوم واهمية ومشاكل الإفصاح عن المعلومات القطاعية وكيفية معالجتها، ومفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلية ومداخل إعدادها، فضلاً عن التطرق الى خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن المشروع المشترك بين FASB and IASB بإعتبارها صفات تجعل المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المنشورة مفيدة لمستخدمي هذه التقارير. وعليه يهدف هذه الفقرة الى بيان دور المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية ويحصر الباحثون هذا الدور من خلال النقاط التالية:

أ- دور الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية في تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

من احدى الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرارات هي توفر الخصائص الأساسية لهذه المعلومات المتمثلة بخاصية الملائمة، الأهمية النسبية والتمثيل الصادق ويرى الباحثون من خلال الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية يمكن تعزيز هذه الخصائص للأسباب التالية:

1- يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية الى تعزيز خاصية الملائمة لأنها:- توفر معلومات تفصيلية عن كل قطاع على حدة خلال المدة المرحلية، يمكن التنبؤ بالإيرادات والمصروفات ونتائج أداء الشركة وذلك لإمكانية التنبؤ بالإيرادات والمصروفات ونتائج أداء القطاعات،

التنبؤ بالأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة لإمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتدفقات النقدية لكل قطاع، التنبؤ بالمخاطر الشركة نتيجة التنبؤ بمخاطر القطاعات وتحسين القرارات الإستثمارية والائتمانية نتيجة تحليل أداء القطاعات وغيرها.

2-يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية، إذ يجب أن تراعى هذه الخاصية عند توفير المعلومات القطاعية خلال المدة المرحلية بحيث يؤثر على تقييم البدائل وإتخاذ القرارات الإقتصادية، فضلاً عن مراعات عدم عرض المعلومات القطاعية غير المهمة مسبقاً والتركيز على المعلومات المهمة.

3-يؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق لعدة أسباب منها: توفير معلومات محايدة لأنها معلومات داخلية متعلقة بقطاعات التابعة للشركة، كما تقدم معلومات تاريخية لا تفسح المجال للتمييز في إعدادها، يؤدي الى دقة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية لأنها تقدم معلومات تاريخية لكل قطاع على حدة وليس على مستوى الإجمالي الذي قد يخفي الكثير من المعلومات المتعلقة بقطاعات الشركة فضلاً عن ذلك وجود معايير محاسبية خاصة لإعداد المعلومات القطاعية قد تعزز من هذه الخاصية.

ب- دور الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية في تعزيز الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

تتكون الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية من اربعة خصائص هي خاصية القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب وخاصية القابلية للفهم ويرى الباحثون يمكن أن تؤثر المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على هذه الخصائص على النحو التالي:

1-يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية الى تعزيز أو تحسين خاصية القابلية للمقارنة نظراً لتوفيرها معلومات تفصيلية عن أداء قطاعات الشركة يمكن من خلالها إجراء مقارنات موضوعية ونسبية بين هذه القطاعات بالإضافة الى عمل مقارنات بين قطاع معين مع مثيلاته في شركات اخرى لنفس المدة المرحلية، فضلاً عن ذلك فإن تقديم معلومات عن التغيرات الحاصلة على أداء القطاعات خلال هذه المدة من شأنها أن تساهم في عمل مقارنات موضوعية مع أداء القطاعات.

2-يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية الى تعزيز خاصية القابلية للتحقق، وذلك من خلال عمل مراجعة المعلومات القطاعية ضمن التقارير المالية المرحلية من قبل جهة فنية محايدة وعمل مطابقات بين المعلومات القطاعية والمعلومات الإجمالية على مستوى الشركة

ككل في هذه التقارير لضمان عدم التلاعب بالأرقام والثبات في السياسات المحاسبية المتبعة في تسعير المنتجات بين قطاعات الشركة وإجراء عملية التحقق بموجب المعايير المحاسبية. 3-يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية ضمن التقارير المالية المرحلية الى تعزيز خاصية التوقيت المناسب لأنها توفر معلومات تفصيلية عن قطاعات الشركة في فترات أقل من سنة قد تكون ثلاثة أشهر بصورة تساهم في توصيل المعلومة في أوقات مناسبة مقارنة مع التقارير المالية السنوية، كما إن عدم عرضها في الفترة المذكورة يؤدي الى فقدان المعلومة منفعتها ومقدرتها على التأثير على عملية إتخاذ القرار .

4-يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية ضمن التقارير المالية المرحلية الى تعزيز خاصية القابلية للفهم لأنه يساعد على فهم وإستيعاب المعلومات المقدمة منها: زيادة فهم أداء الشركة على مستوى القطاعات، فهم التقارير المالية الاجمالية بصورة أفضل، فهم طبيعة عمليات الشركة على مستوى المنتجات، فهم أداء الشركة على المستوى المحلي والخارجي، فهم مدى تفاعل القطاعات مع بعضها البعض.

المبحث الرابع. تحليل وتفسير نتائج الاستبانة:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة عشوائية من أساتذة الجامعات والمعاهد وفئة من مراقبي الحسابات فضلاً عن عينة من مدراء الشركات والمصارف في مختلف القطاعات والتي تبلغ عددهم (24) شركة عاملة في مدينة أربيل، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (180) إستمارة بعد تحكيمها من قبل مجموعة من السادة المحكمين كما مبين في الملحق (1) وقد بلغت المستعادة والصالحة منها (149) إستمارة.

وقد تضمنت استمارة الاستبانة جزئين كما في الملحق (2)، الجزء الاول يتضمن المعلومات العامة عن السادة هدف البحث، والجزء الثاني من الاستمارة فقد كانت تحتوي على محاور الاستبيان، وبعد معالجة البيانات من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) يتم هنا عرض النتائج التي تم التوصل اليها.

أولاً: التحليل الوصفي للأشخاص المستهدفين بالبحث

1.التأهيل الوظيفي: ان التوزيع النسبي لمتغير التأهيل الوظيفي اظهرت النتائج ان نسبة التقارب بين الفئات التي تم توزيع الاستمارة عليهم قريبة الى حد ما وكما هو مبين في جدول التالي:

الجدول (1) توزيع عينة البحث بحسب التأهيل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
----------------	-----------	----------------

36.9	55	المدرء
28.9	43	مراقب حسابات
34.2	51	عضو هيئة تدريسية
%100	149	المجموع

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

2.التأهيل العلمي: فيما يخص التأهيل العلمي تم توزيع الاستمارة على حامل شهادة بكالوريوس وما فوق والسبب يرجع الى انهم لديهم خبرة والمام حول التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (2) توزيع عينة البحث بحسب التأهيل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل الدراسي
25.5	38	بكالوريوس
1.3	2	دبلوم عالي
31.5	47	محاسبة قانونية
31.5	47	ماجستير
10.1	15	دكتوراه
%100	149	المجموع

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

3.التخصص العلمي تم توزيع الاستمارة على مختلف الاختصاصات وتشير التوزيع النسبي لمتغير التأهيل العلمي ان اختصاص المحاسبة هو اعلى ما بين الاختصاصات الاخرى وهذا يزيد الاعتمادية على الاجابات خصوصاً عندما يتعلق الموضوع بتقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية وقد تم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (3) توزيع عينة البحث بحسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
87.2	130	محاسبة
4.7	7	مالية ومصرفية
3.4	5	ادارة اعمال
0.7	1	اقتصاد
4	6	اخرى

المجموع	149	%100
---------	-----	------

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

4.سنوات الخدمة في المهنة: فيما يخص سنوات الخدمة ان التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخدمة في المهنة اظهرت ان ثلاثة أرباع الفئة تقريباً لديهم خبرة أكثر من ستة سنوات وهذا ما يزيد من إمكانية الاعتماد على الاجابات وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4) توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخدمة في المهنة

سنوات الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية
5-1 سنة	38	25.5
6-10 سنة	47	31.5
11-15 سنة	26	17.4
16-20 سنة	21	14.1
أكثر من 20 سنة	17	11.4
المجموع	149	%100

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

ثانياً: عرض النتائج واختبار الفرضيات:تمت صياغة فرضيتين رئيسيتين وفرضيات فرعية لهما في صورتها الصفرية، ويتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الفرضية الصفرية لتحديد قبولها أو رفضها وعلى النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا تؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الملائمة.

الجدول (5) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الملائمة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة								المتوسط الحسابي		
		لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق			اتفق بشدة	
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		%	التكرار

0.62	4.11	--	--	25	37	14	21	61	91	--	--	X1
0.59	4.23	--	--	--	--	9	13	60	89	32	47	X2
0.65	4.23	--	--	--	--	12	18	53	79	35	52	X3
0.72	4.05	--	--	3	4	15	23	56	83	26	39	X4
0.58	4.11	--	--	--	--	12	18	65	97	23	34	X5
0.75	3.87	--	--	5	8	19	28	59	88	17	25	X6
0.70	3.99	--	--	4	5	15	22	62	92	21	30	X7
0.79	3.86	--	--	5	8	23	34	52	78	20	29	X8
0.68	4.06	%5.20				%14.85			%79.95			Av.

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يظهر في الجدول (5) النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة لكل فقرة، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (79.95%) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان المعلومات القطاعية التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية تؤثر على خاصية الملائمة و نسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (14.85%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق و لا أتفق بشدة) كانت (5.20%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (3).

إختبار الفرضية

الجدول (6) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.1	149	4.06	0.68	12.85	0.00

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى إختبار (T) مما يدعو الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الملائمة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية.

الجدول (7) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة										المتغيرات		
		لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة				
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
0.89	3.76	--	--	9	14	26	39	44	65	21	31	X9		
0.80	3.72	--	--	10	15	19	28	60	89	11	17	X10		
0.78	3.89	--	--	7	11	14	21	61	91	17	26	X11		
0.72	3.76	--	--	3	5	31	46	52	78	13	20	X12		
0.77	3.92	--	--	4	6	22	32	52	78	22	33	X13		
0.77	3.93	--	--	13	20	11	17	57	85	18	27	X14		
0.79	3.83	%7.94				%20.47				%71.59				Av.

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يشير الجدول أعلاه إن نسبة (71.59%) من المستجيبين موافقين (أتفق بشدة وأتفق) ونسبة غير متأكدين محايدين كانت (20.47%) أما نسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) بلغت (7.94%) وهذا يدل على إنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية والذي يعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس والتي هي (3).
إختبار الفرضية:

الجدول (8) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.2	149	3.83	0.79	7.15	0.00

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يشير الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعو الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق.

الجدول (9) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة										المتوسط الحسابي		
		لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة				
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
0.82	3.72	3	4	7	11	13	20	69	102	8	12	X15		
0.82	3.82	---	---	9	14	16	24	58	86	17	25	X16		
0.71	3.87	---	---	3	4	25	37	56	83	17	25	X17		
0.74	3.66	---	---	7	10	30	44	54	81	10	14	X18		
0.77	3.69	---	---	9	13	24	36	56	84	11	16	X19		
0.68	3.81	---	---	6	9	16	24	69	102	9	14	X20		
0.76	3.76	%7.27				%20.69				%72.04				Av.

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن نسبة من المستجيبين موافقين (أتفق بشدة وأتفق) بلغت (72.04%) وهذا يدل على إنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق في حين نسبة غير متأكدين (محادين) بلغت (20.69%) أما نسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) بلغت (7.27%) والذي يعزز الى انه يوجد تأثير يوجد تأثير ذات الدلالة الاحصائية هو ان الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات أعلى من أداة القياس.

إختبار الفرضية:

الجدول (10) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري T	الدالة الإحصائية
F 1.3	149	3.76	0.76	0.00

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعو الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق. وبما أن جميع الفرضيات الفرعية (الأولى والثانية والثالثة) تم إختبارها وقبول الفرضية البديلة لها عليه يمكن القول الى انه تم نفي الفرضية الرئيسية الاولى وقبول الفرضية البديلة لها.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا تؤثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية: الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للمقارنة.

الجدول (11) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للمقارنة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة										المتغيرات		
		لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة				
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
0.75	3.85	--	--	6	8	20	30	58	87	16	24	X21		
0.63	4.01	--	--	2	3	13	19	67	100	18	27	X22		
0.65	3.95	--	--	3	4	15	23	66	98	16	24	X23		
0.72	4.05	--	--	5	8	8	11	64	96	23	34	X24		
0.66	3.93	--	--	4	6	13	20	68	101	15	22	X25		
0.66	3.97	--	--	3	5	13	20	66	99	17	25	X26		
0.58	3.99	--	--	7	1	15	23	69	102	15	23	X27		
0.66	3.96	%3.35				%14				%82.65				Av.

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يشير الجدول اعلاه الى النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة لكل فقرة، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (82.65%) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان المعلومات القطاعية التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية تؤثر على خاصية القابلية للمقارنة و نسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (14 %) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق و لا أتفق بشدة) كانت (3.35%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (3) .
إختبار الفرضية:

الجدول (12) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري T	الدلالة الإحصائية
F 2.1	149	3.96	0.66	0.00

يلاحظ من الجدول اعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعو الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للمقارنة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق.

الجدول (13) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة										المتغيرات
		لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
0.85	3.82	--	--	9	13	21	31	50	75	20	30	X28
0.71	3.90	--	--	5	7	17	25	62	93	16	24	X29
0.77	3.77	--	--	8	12	20	29	60	90	12	18	X30
0.79	3.82	--	--	6	8	26	38	51	76	18	27	X31

0.75	4.01	--	--	3	4	20	29	52	77	26	39	X32
0.84	3.89	--	--	8	12	17	25	53	79	22	33	X33
0.92	3.87	7	1	10	15	15	23	49	73	25	37	X34
0.80	3.87	%6.82			%19.19			%73.99			Av.	

* الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يبين الجدول أعلاه إن نسبة (73.99%) من المستجيبين موافقين (أتفق بشدة وأتفق) ونسبة غير متأكدين محادين كانت (19.19%) أما نسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) بلغت (6.82%) وهذا يدل على إنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق ويعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس والتي هي (3) .
إختبار الفرضية:

الجدول (14) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري T	الدلالة الإحصائية
F 2.2	149	3.87	0.80	0.00

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يشير الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعو الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير

المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب.

الجدول (15) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة						المتغيرات			
		لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد			اتفق بشدة		
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		التكرار	%	

0.72	3.96	--	--	5	7	14	21	62	92	20	29	X35
0.85	3.99	--	--	9	13	10	15	55	82	26	39	X36
0.71	4.14	--	--	2	3	12	18	53	79	33	49	X37
0.82	4.01	1	2	4	6	13	19	56	84	26	38	X38
0.95	3.75	2	3	9	14	20	30	48	72	20	30	X39
0.73	3.90	--	--	6	9	14	21	64	95	16	24	X40
0.76	3.66	--	--	7	10	31	46	52	77	11	16	X41
0.73	3.80	--	--	5	8	22	33	60	89	13	19	X42
0.78	27.89	%6.29			%17.03			%76.68			Av.	

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن نسبة من المستجيبين موافقين (أتفق بشدة وأتفق) بلغت (76.68%) وهذا يدل على إنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب في حين نسبة غير متأكدين (محادين) بلغت (17.03%) أما نسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) بلغت (6.29%) والذي يعزز الى انه يوجد تأثير يوجد تأثير ذات الدلالة الاحصائية هو ان الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات أعلى من أداة القياس.

إختبار الفرضية:

الجدول (16) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري T	الدلالة الإحصائية
F 2.3	149	27.89	0.78	0.00

*الجدول من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج إستمارة الاستبانة.

يبين من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى إختبار (T) مما يدعو الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للفهم.

الجدول (17) تحليل فقرات الاستبانة حول أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للفهم

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الإجابة										المتغيرات
		لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
0.51	4.09	--	--	0.7	1	7	10	75	112	17	43	X43
0.63	4.11	--	--	3	4	7	10	67	100	24	35	X44
0.70	4.13	--	--	3	5	9	13	60	89	28	42	X45
0.72	4.01	--	--	4	6	13	20	60	90	22	33	X46
0.69	3.95	--	--	3	4	18	27	60	90	19	28	X47
0.61	4.15	--	--	1	2	8	12	65	97	26	38	X48
0.84	3.89	1	2	4	6	22	32	51	76	22	33	X49
0.81	3.85	--	--	6	9	23	34	51	76	20	30	X50
0.69	4.02			%3.07		%13.09		%83.84				Av.

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يظهر من الجدول أعلاه النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة لكل فقرة، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (79.95%) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان المعلومات القطاعية التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية تؤثر على خاصية القابلية للفهم و نسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (13.09%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق و لا أتفق بشدة) كانت (3.07%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (3) .
إختبار الفرضية:

الجدول (18) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة بموجب إختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 2.4	149	4.02	0.69	17.85	0.00

* الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعو إلى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي انه توجد تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للفهم، وبما أن جميع الفرضيات الفرعية (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) تم إختبارها وقبول الفرضية البديلة لها عليه يمكن القول الى انه تم نفي الفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها.

المبحث الخامس. الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم من التحليلات النظرية والعملية لهذا البحث لاختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية توصل الباحثون إلى الاستنتاجات التالية:

- استنتاجات الجانب النظري:

1. ظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية نتيجة نمو وتزايد حجم الشركات والتنوع في أنشطتها المختلفة التي أصبحت معه الإفصاح المحاسبي بشكلها الإجمالي التقليدي غير كافية لسد حاجات مستخدمي التقارير المالية.

2. يساعد الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على فهم أفضل لأداء قطاعات الشركة في الوقت المناسب ودون الانتظار إلى نهاية السنة، كما تساعد هذه المعلومات على فهم أداء الشركة في مدد مرحلية سابقة وحالية وعمل تقديرات أفضل عن العوائد والمخاطر التي تواجه الشركة على مستوى القطاعات والمستوى الإجمالي.

3. يوجد العديد من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية ومن أهمها، حجم الشركة، هيكل التمويل، الرافعة المالية للشركة، ربحية الشركة، تأريخ الإدراج في البورصة، نسبة المديونية وغيرها.

- استنتاجات الجانب العملي:

1. من خلال إجراء الدراسة الميدانية لإختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية أظهرت النتائج ما يلي:

أ. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، إذ يساعد الإفصاح عن المعلومات القطاعية في هذه التقارير على تعزيز الملائمة في المعلومات المحاسبية.

ب. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية، إذ يساعد الإفصاح عن المعلومات القطاعية في هذه التقارير على الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية.

ج. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التمثيل الصادق، إذ يساعد الإفصاح عن المعلومات القطاعية في هذه التقارير على تحسين خاصية التمثيل الصادق.

2. من خلال إجراء الدراسة الميدانية لإختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية أظهرت النتائج ما يلي:

أ. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للمقارنة، إذ أثبتت النتائج بان الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير المالية المرحلية يؤدي الى تحسين خاصية القابلية للمقارنة.

ب. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للتحقق، حيث أثبتت النتائج بان الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير المالية المرحلية تعزز من خاصية القابلية للتحقق.

ج. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية التوقيت المناسب، إذ ان النتائج الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير المالية المرحلية يساعد على توفير المعلومات القطاعية في الوقت المناسب.

د. هناك تأثير ذات الدلالة الاحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على خاصية القابلية للفهم، حيث يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على فهم أكثر لأداء الشركة على مستوى القطاعات والمستوى الاجمالي الذي من شأنه ان تعزز من فهم المعلومات المحاسبية.

ثانياً. التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليها الباحثون من نتائج في مراحل البحث المختلفة، فإنهم يوصون بالآتي:

1. ضرورة اهتمام إدارة الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية لاسيما الشركات التي تتمتع بالقطاعات المختلفة نظراً لأهميتها لما تتمتع بها من خصائص التي تجعل

المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية وذلك لفهم التعقيد في الشركات الكبيرة ومتنوعة الأنشطة، ولتقييم وفهم أداء هذه الشركات بصورة أكثر دقة من المعلومات الاجمالية.

2. لضمان الثقة في الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية يوصي الباحثون بضرورة الاهتمام المراجعين الخارجيين بفحص ومراجعة التقارير المالية المعدة على مستوى القطاعات نظراً لأهمية دورهم المهني في هذا المجال وإعطاء توضيحات خاصة به عند إبداء رأيهم الفني المحايد وذكر مدى إتزام الشركات بالمعايير المحاسبية اللازمة عند إعداد التقارير المالية المرحلية.

3. ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية لاسيما معيار التقرير المالي الدولي رقم (8) " التقارير القطاعية"، ومعايير المحاسبي الدولي رقم (33) الخاص بإعداد التقارير المالية المرحلية نظراً لعدم وجود أية قاعدة محاسبية في العراق تنظم الإفصاح عن المعلومات القطاعية والتقارير المالية المرحلية.

المصادر والمراجع:

أولاً. المصادر العربية:

- البحوث:

1. أكبر، يونس عباس وعواد، سعد سلمان وخضير، محمد حسن، 2011، نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد السادس والثمانون.
2. العمري، أحمد محمد وسويدان، ميشيل سعيد وعبد، سوازن رسمي، 2007، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 44، العدد 2.
3. المشهداني، بشرى نجم عبد الله والعبيدي، جوان جاسم خضير، 2011، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية -دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والعشرون.
4. النعيمي، مقداد احمد نوري، 2010، أثر التقارير القطاعية في تقويم أداء قطاعات الوحدات الاقتصادية ومدى قدرتها على استغلال الموارد الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون.
5. خوشناو، بارزان علي خضر، 2014، دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي دراسة تطبيقية في مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار / اربيل، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد 4، العدد 1.
6. سيدي، عمر ومروه، ربيع، 2011، أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية من وجهة نظر المجتمع السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، المجلد 33، العدد 2.
7. محمد، به يمان رفيق، 2015، مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الإجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية / دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة السمنت السليمانية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد 5 العدد 2.

8. محمود، جمام ودباش، أميرة 2016، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة - الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون.

-الرسائل والاطاريح:

1. العوضي، وائل عبد الحكيم، 2008، إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم 14 التقارير القطاعية ودوره في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة.

2. باعكضة، رواء عبد الرزاق، 2013، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

3. رمضان، عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز رمضان، 2005، استخدام التويب القطاعي بغرض تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة -دراسة تطبيقية-، اطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، مصر.

4. عودة، لؤي نعيم زهدي، 2016، أثر محددات الإفصاح عن المعلومات القطاعية على مستوى الإفصاح في التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء.

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. Beams, Floyd A. and Anthony, Joseph H. and Bettinghaus, Bruce and Smith, Kenneth A., 2012, ADVANCED ACCOUNTING, ELEVENTH EDITION, Pearson Education Inc. , United States of America .
2. Benjamin, Samuel Jebaraj and Muthaiyah, Saravanan and Marathamuthu, M. Srikamaladevi and Murugaiah, Uthiyakumar, 2010, A Study Of Segment Reporting Practices: A Malaysian Perspective, The Journal of Applied Business Research, Volume 26, Number 3.
3. Bhayani, Sanjay, 2012, Association between Firm-Specific Characteristics and Corporate Disclosure: The Case of India, International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences (ICBEMBS'2012) Jan. 7-8, Dubai
4. Chen, Peter. F and Zhang, Guochang, 2003, Heterogeneous Investment Opportunities in Multiple-Segment Firm and the Incremental Value Relevance of Accounting data, The Accounting Review, Vol. 78, No. 2.
5. Crawford, Louise and Extance, Heather and Helliard, Christine and power, David, 2012, Operating Segment : The usefulness of IFRS 8 , Published by ICAS, UK.

- 6.FASB and IASB,2010, Statement of Financial Accounting Concepts No. 8.
- 7.Hollie, Dana and Yu,shaokun, 2015, A Perspective On Segment Reporting Choices And Segment Reconciliations, Applied Finance and Accounting journal ,Published by Redfame Publishing,
Vol. 1, No. 2 .
- 8.Clare, Roberts, 2002, Segment Reporting: Comparative International Accounting, six edition, Prentice – Hall, U.S.A.
- 9.Liu, Ying, 2014, The usefulness of segmental information disclosures and analyst forecast efficiency, Master degree of Business, school of Business, Auckland University of Technology, U.S.A.
- 10.Soliman, Mohamed Moustafa, 2013, Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.17.